جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة :علوم التسيير

التخصص: مالية مؤسسات

من إعداد الطالبة:

ناريمان زيدي

بعنوان

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك الخليج الجزائر(2009-2014)

نوقشت وأجيزت بتاريخ :...../..../....

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ(ة) ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الأستاذ / غريب بولرباح .....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الأستاذ(ة) ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

الإهداء

أهدي قطافه و ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويرزقهما العافية كما ربياني وسعيا

من أجل نجاحي سهر على سعادتي في الحياة

إلى الشموع التي أضاءت لي مشوار حياتي إخوتي وأخواتي حفظهما الله

إلى الكتاكيت الصغار نهاض، ضياء الدين، رونق تسنيم وإلى روحي التي لا أنساها نعمة

إلى أغلى الناس عندي خطيبي احمد أمين قادري وإلى عائلي الثانية عائلة قادري كل واحد بإسمه

إلى جميع زملائي عمال البريد "المغير"

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي راجية من الله أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

"اللهم أنفعنا بما علمته لنا وانفع غيرنا بعلمنا"

نارمان

الشكر

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنا أبلغها إلا بفضله فالحمد لله عز وجل

الذي ألهمني الصبر الثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المحترم

"غريب بولرباح" أدعو الله أن يشفيه وأن يمد في عمره وأن يرجعه إلينا سالما غانما .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الأستاذ الفاضل "عبد الغاني بضياف" الذي مد إلي يد العون في إنجاز هذا البحث .

وأتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة على ماسوف يقدموه من التوجيهات والتصويبات .

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل .

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا"

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009- 2014) من خلال استعراض لنموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج تحليلي لتقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة، حيث قمنا بالمقارنة بين البنك الوطني الجزائري، والبنك خليج الجزائر .

حيث توصلنا في الأخير إلى أن نتائج متباينة بين البنكين، حيث تحقق البنوك الأجنبية عائدا أكبر من البنوك الوطنية بينما تحقق البنوك الوطنية معدل مخاطرة أقل من البنوك الأجنبية.

وبناء على ما توصلنا إليه من نتائج، نقترح على البنوك زيادة التأمين على الودائع، زيادة التحكم والتسيير الجيد للأصول والتسيير الجيد للتكاليف و الارتقاءبالعنصر البشري ذو كفاءة في المصارف لأنه يعتبر عنصر مهم جدا في تطوير الأداء لدى البنوك، استخدام الأساليب الإحصائية في تقييم أداءها، ومقارنة البنوك الجزائرية بالبنوك الأجنبية أخرى .

الكلمات المفتاحية

تقييم الأداء المالي، نموذج العائد على حقوق الملكية .

Summary

This study aims to evaluate the financial performance of a sample of Algerian commercial banks during the period of time(2009 – 2014) though review of the model ROE as an analysi model to evaluate the relationship between profitability and risk ,here we compared between the national bank of Algeria and golf Algeria bank .

Our finding showed different results ; the foreign bank obtained profit much more than the national bank . On the other hand , the national banks risk was less .

According to our result, we suggest the betterment of the deposit insurance, good management of assets and costs as well as Improving adaptability, of employees in bank because it is considerd very Important to develop the banks perforimance, the use of statistical method in the evaluations and the comparison between the Algerian bank and the other foring banks.

Financial performance evaluation, the model roe .

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	معاني حروف كلمة Camel	8
(1-2)	مؤشرات العائد	19
(2-2)	مؤشرات المخاطرة	19
(3-2)	تطور معدل العائد على حقوق الملكية	20
(4-2)	تطور معدل العائد على الأصول	21
(5-2)	تطور معامل الرفع المالي	22
(6-2)	معدل هامش الربحتطور	23
(7-2)	منفعة الأصولتطور	24
(8-2)	تطور مخاطر رأس المال	25
(9-2)	تطور مخاطر السيولة	26

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	طريقة حساب العائد على حقوق الملكية	10
(2- 1)	تطور العائد على حقوق الملكية	20
(2- 2)	تطور معدل العائد على الأصول	21
(2- 3)	تطور عدد مرات الرفع المالي	22
(2- 4)	تطور معدل الهامش الربح	23
(2- 5)	تطور منفعة الأصول	24
(2- 6)	تطور مخاطر رأسمال	25
(2-7)	تطور معدل مخاطر السيولة	26

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2009.لبنك الخليج الجزائر	37
الملحق رقم (2)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2010 لبنك الخليج الجزائر	40
الملحق رقم (3)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2011- 2012 لبنك الخليج الجزائر	43
الملحق رقم (4)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2013-2014 لبنك الخليج الجزائر	46
الملحق رقم (5)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2009 لبنك الوطني الجزائري	49
الملحق رقم (6)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2010 لبنك الوطني الجزائري	49
الملحق رقم (7)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2011-2012 لبنك الوطني الجزائري	52
الملحق رقم (8)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2013-2014 لبنك الوطني الجزائري	55

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار /الرموز	الدلالة بالغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ROE	RETURN ON EQUITY	العائد على حقوق الملكية
ROA	RETURN ON ASSET	العائد على الأصول
EM	EQUITY MULPLIER	مضاعفحقوق الملكية
PM	PROFIT MARGIN	هامش الربح
AU	ACTIF DE PRESTATION	منفعة الأصول
CPA	CREDIT POPULAIRE D ALGRIE	القرض الشعبي الوطني
CR	CAPITAL DE RISQUE	مخاطر رأسمال
RL	RISQUE DE LIQUIDITE	مخاطر السيولة
RC	RISQUE DE CREDIT	مخاطر الائتمان
CMPC	INTERMEDIATECAPITALCOSTS	التكاليف المتوسطة لرأسمال
RE	THEETNRESULT	النتيجة الصافية
KCP	THECOSTOFPRIVATEFUNDS	تكلفة الأموال الخاصة
KD	COSTOF DEBT	تكلفة الديون
TIS	PROFITBEFORETAX	أرباح على الضرائب

مقدمة

توطئة

يعتبر تقييم أداء مالي للبنوك ذا أهمية عالية، إذ تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تحريك دواليب الاقتصاد وفقا لسياسات نقدية ومالية، من خلال وظائفها وعملياتها المصرفية، حيث تعتبر كذلك البنوك التجارية القناة الرئيسية اللازمة لانتقال الأموال بين مختلف القطاعات بصورة تسمح بتعظيم المنفعة . فبدورها تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، أي بمصطلح أخر هي المنشآت التي يلتقي فيها المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال، والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على الأموال .

ونظرا لأهمية التي تمتلكها القوائم المالية،(الميزانية، وجدول حسابات النتائج)في البنوك، زادت الحاجة إلى استعمالها في حساب المؤشرات المالية، فهي تلعب دوراً أساسيا في عملية تقييم الأداءالمالي.

وهنا تتبادر عدة تساؤلات وإشكاليات فيما يخص كيفية معرفة مستوى البنوك والطرق المنتجة أو المستعملة لبلوغ أهدافها، وللإجابة عن هذه التساؤلات فإننا استخدمنا نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يعتبر كالتقنية أو النموذج تقييم أداء المالي للبنوك المحلية أو الأجنبية كانت والكشف عن مستواها وللإجابة يجب علينا طرح التساؤل التالي :

1. **الإشكاليةالرئيسية:**

"هل يختلف الأداء المالي للبنوك الوطنية عن البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2009-2014)"؟

2. **الإشكالياتالرئيسية :**

- هل تحقق البنوك الوطنية(المحلية) أداء مالي جيد ؟
- هل تحقق البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصاد الجزائري أداء مالي جيد ؟
- هل البنوك المحلية أفضل من البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصاد الجزائر؟

3. **فرضيات البحث :**

- تحقق البنوك المحلية أداء مالي جيد ؛
- تحقق البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصاد الجزائري أداء مالي جيد ،
- البنوك الوطنية تحقق أداء مالي أفضل من البنوك الأجنبية .

4. **مبررات اختيار الموضوع:**

- الرغبة الشخصية في تناول تقييم أداء البنوك التجارية ؛
- الموضوع في مجال التخصص ؛
- تقديم فكرة عن تقييم أداء لمختلف البنوك وأساليب قياسها .

5. **أهمية الدراسة** :تتجلى أهمية موضوع بحثنا في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،من خلال معرفة مستوى أداء المالي للبنوك محل الدراسة، من خلال نقاط قوة ونقاط ضعفه، وكيف يتم معالجتها .

6.أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- قياس الأداء المالي للبنوك الوطنية ؛
- قياس الأداء المالي للبنوك الأجنبية ؛
- الوقوف على نقاط القوة والضعف ت الطبيعة المالية للبنوك الوطنية والأجنبية ومقارنة بينها.

7.حدود الدراسة :

أجريت هذه الدراسة على عينة من البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2009-2014) .

8. منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة المتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم الاعتماد منهج تحليلي في دراسة حالة لاعتباره أسلوب علميا تطبيقيا يوافق طبيعة موضوع البحث، بالاعتماد على برنامج معالجة الجداولEXCELللمقارنة بين البنوك .

9.مرجعية الدراسة :

الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية بمختلف أنواعها من كتب، مجالات، دراسات،ملتقيات،مداخلات .

10.صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك ؛
- صعوبة تحديد البنك المناسب للدراسة ؛

11.هيكلالدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي:

اهتم الفصل الأول" **بالأدبيات النظرية والتطبيقية** "فتم تقسيمه لمبحثين:

المبحث الأول بعنوان "**الأداء المالي مفاهيم أساسية** "والذي تناول مفاهيم حول تقييم الأداء المالي وأساليب قياسه .

المبحث الثاني بعنوان "**الدراسات التطبيقية** "التي تتعلق بموضوع دراستنا .

في حين تناولنا في الفصل الثاني "**دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنكالخليج الجزائر** "التي تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول بعنوان "**طريقة جمع أدوات الدراسة**"والذي تم فيه تقديم البنوك وكذا البرامج المستخدمة فيالدراسة .

أما المبحث الثاني فكان بعنوان "**تقييم الأداء مالي للبنوك محل الدراسة** "التي تم فيها تقييم الأداء المالي للبنك الخليج الجزائر والبنك الوطني الجزائر .

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للأداء المالي

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما في التنمية الاقتصادية في كل دولة، إذ لديهم السيطرة على جزء كبير من المعروض من النقود في التداول، فالبنوك التجارية من أهم الوسائط الماليين في الاقتصاد، فهو وسيط بين أصحاب العجز والفائض المالي، وعند قيامه بهذه المعاملات يحاول تحقيق أقصى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة حيث يرتكز نشاطها أساسا على قبول الودائع ومنح الائتمان .

ولقياس الأداء المالي لهذه البنوك يوجد العديد من الأدوات المستخدمة في ذلك إذ نجد منها أدوات القياس التحليلية والإحصائية (الكمية) وعلى ضوء ذكر أدوات القياس المستخدمة في قياس الأداء المالي سوف نخص بالدراسة نموذج العائد على حقوق الملكية لاعتباره المؤشر المستخدم في هذا البحث .

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول الأداء، ونماذج تقييم الأداء وكيفية تطبيقها على البنوك، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم أداء البنوك التجارية، فكان تقسيم الفصل كالتالي :

البحث الأول : الأدبيات النظرية –الإطار المفاهيمي للدراسة–

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–

المبحث الأول :الأداء المالي– مفاهيم أساسية –

يهدفتقييم الأداء المالي في مجال البنوك التجارية إلى قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، كما له أهمية خاصة حيت تبين نقاط القوة والضعف في البنك للقطاع المصرفي.

المطلب الأول :مفهوم الأداء المالي.

تطرق الباحث في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء المالي،أهميةوأهداف تقييم الأداء المالي،وفي الأخير تطرأنا إلى خطوات تقييم الأداءالمالي .

أولا:مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميتهوأهدافه يجب المعرفة مفهوم الأداء بصفة عامة.

1. **مفهومالأداء**

الأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة الإنجليزيةperformance، والتي تعني وضعية الحصان في السباق،بعد ترجمتها للغة العربية منحت حقلا واسعا للتطبيق،فيعرف الأداء من خلال عدة معايير منها:وضعية المنظمة بالنسبة للمنافسة،القدرة على الإبداع، عدد الزبائن الدين ابتعدوا عن التعامل مع المنظمة،نسبة العقود المبرمة .....بالرغم من هذا الكم الهائل الذيتتخذه كلمة الأداء من معاني،إلا أنه يمكن إرجاعه إلى أحد المعاني الابتدائية التاليةbourguignon1995.

الأداء هو فعل يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات وليس النتيجة التي تظهر في الوقت من الزمن ؛[1]

2. **تعريف تقييم الأداء المالي**

توجد عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها :

- يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها[2].
- أما على المستوى الاستراتيجي فإن "تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط إدارة أصول وخصوم المصرف".[3]
- هو الدراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على نجاعة ومستوى كفاءته للقيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقدم الفرد في المستقبل، وتحمله المسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى[4].
- أما تقييم أداء البنوك التجارية فهو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر،حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة .[5]

---

[1] د.مصطفى بلمقدم،د. راضية بشعور،**تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، مداخلة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصاديةجامعة تلمسان، ص : 76.

[2] صلاح الدين حسن السيسي،**نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى،دار الوسم لطباعة والنشر،بيروت،1996، ص : 42.

[3] أبو الفتوح علي فضالة،**التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،1999،ص:276.

[4] صلاح الدين عبد الباقي، **إدارة الموارد البشرية**،الدار الجامعية للنشر،مصر،1999، ص:288 .

[5] صورية عاشوري و آخرون،**دور النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**،رسالة ماجستير،منشور ة،جامعة فرحات عبا س،سطيف2011،ص:61.

- تقييمالأداءهو جميعالعملياتوالدراساتالتيترميإلىتحديدالعلاقةبينالمواردالمتاحة،وكفاءة استخدامهافيالمؤسسةمعدراسةتطورهذهالعلاقةخلالفتراتزمنيةمتباعدةأوفتراتزمنيةمحددةعنطريق إجراءالمقارناتبينالمستهدفوالمتحققمنالأهداف،بالاستنادإلىمقاييسومعاييرمعينة[1].

3. أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي

تحظى عمليةتقييم الأداء المالي لدى البنك أهداف وأهمية كبيرة يمكن إبرازهاوإظهارها فيما يلي:

- يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك تنفيذ كل ما تم تخطيط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة منها وكشف عن الانحرافات، واقتراح الحلول المناسبة لها، مما يعزز أداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل ؛
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل بها، ومن تم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي ؛ [2]
- معرفةمدىسلامةالسياساتوالاستراتيجياتخلالالسنةالمالية ؛[3]
- متابعة تنفيذ الأهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا؛ وضمن الخطة المرسومة والمدةالمحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء ؛
- التحقق من تنفيذ الأهداف تضمنها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد؛
- إبراز مدى قدرة على استيعاب الخسائر الناتجة على الاستثمار في الأصول ؛
- الرقابةعلىكفاءةالأداءمنتنفيذالبنكلأهدافهوذلكباستخدامواردهالمتاحةأفضلاستخدام؛
- الكشف عن مواطن الضعف والخلل في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل لها مع بيان مسبباتها، ودلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها .[4]

ثانيا :خطوات تقييم الأداء

عموما يمكن حصر مراحلعملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي: أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم،ثانيا قياس الأداء الفعلي، ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

1. جمع المعلومات الضرورية.

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكنأن تكون رقابة دون معلومات ... فالمعلومات شيء ضروري في التسيير. ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصلعليها بالجودة العالية، وفي الأوقات

---

[1] نورالدينبنعمارة،**تقييمالأداءالماليللمؤسسةالاقتصاديةدراسةحالةمؤسسةليندغازورقلة (2009 - 2005)**مذكرةماستر، جامعةقاصديمرباح،ورقلة، الجزائر، ص :13 .

[2] صورية عاشوري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص :63 .

[3] زينةقمري،**واقعاستخداماالأساليبالكميةفيتقييمأداءالوظيفةالماليةللمؤسسةالمينائية**الدراسةعبارةعنمداخلة،جامعة20 أوت 1955سكيكدة،الجزائر،**سنة**النشر مجهولة .

[4] صورية عاشوري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص :63 .

المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائهاالاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستديمة للمؤسسة .[1]

2. قياس الأداء الفعلي .

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها. والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي : ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.ويتمثلقياسالأداء فيالعملية التيتزود مسئولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة [2]

3. مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب.

بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة الموالية والمتمثلة في مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب. فالعقبة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة. وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء : الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير.

4. دراسةالانحراف وإصدار الحكم.

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف... أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة، أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة وفي الحقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أدائها أهو أداء داخلي أو خارجي فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون على تحليل الأداء أو الظاهرة إلى غاية الوصول إلى مؤثراته .[3]

المطلب الثاني :نماذجقياس الأداءالمالي

استخدمت عدة نماذجلتقييم أداء المصارف التجارية لكونها عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف وجميع الجهات المراقبة وسوف يتم التطرق لنموذج القيمة المضافة،نموذجcamal، ونموذج العائد على الحقوق الملكية وهذا الأخيرالذي سوف نطبق عليه الدراسة .

أولا : القوائم المستعملة في تقييم الأداء

إن من وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك التجاري في عملية تقييم الأداء،الميزانية وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)،فالميزانية تتكون من جانبين أصول وخصوم،حيث يشكل الجانب الأول استخدامات الأموال،أما الثاني فيمثل مصادر

[1]عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – قياس وتقييم–** ، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2001-2002،ص : 24 .

[2]أحمد بن حماد الحمودة،" **تقييم الأداء الوظيفي**"، دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2، سبتمبر1994، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص : 337.

[3]عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص :15 .

الأموال التي تعتبر التزامات على البنك للغير،في حين أن جدول حسابات النتائج يبين إيرادات ومصاريف البنك المترتبة عن عملياته المصرفية .

ويمكن توضيح عناصر هذين كالاتي:

1- الميزانية

تقدم ميزانية البنك معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول،والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين،ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له،وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة،بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (مثل تغير أسعار الفائدة،التغيرات في السياسات المنظمة لعمل البنوك، دخول منافس جديد،تطوير خدمات مصرفية جديدة).

ويتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية وقائمة الدخل كل فترة قصيرة (عادة ربع سنة)وذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع في نهاية مارس وجوان وسبتمبر ديسمبر من كل عام.

2- جدول حسابات النتائج:

تعكس قائمة الدخل للبنوك التجارية الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك،فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد،كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض و الاستثمارات في الأوراق المالية،ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد،وعلى هذا فإن الفوائد المحصلة عن القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق اكبر قدر من العوائد،كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي.[1]

ثانيا: أدوات قياس الأداء

تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلافالمستفيدين من تقارير الأداء، و كون عملية تقيم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك و جميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف،منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر(R O E) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (E V A) .

[1]طارق عبدالعالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2001،ص : 69.

1: نموذج القيمة المضافة

أ.مفهوم القيمة المضافة

مع التطور الذي شهدته النشاط المصرفي أصبحنموذج العائد على الحقوق الملكية لا يفي بغرض كثير من البنوك خاصة الأمريكية،حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط ضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، منهانموذج القيمة الاقتصاديةالمضافة.[1]

وتعرف هذه الأخيرة على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة .[2]

ويمكن الحصول على القيمة المضافة من جهتين،إما عن طريق الفرق النتيجة الصافية للعمليات بعد الضريبة وتكاليف الأموال المستثمرة أوعن طريق الفرق بين المردودية للأموال المستثمرة)(rci والتكاليف المتوسطة لرأسمال(cmpc) ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:[3]

$$EVA=(RCA-CMP)\times CI$$

$$RCI=\left[\frac{RE(1-T_{IS})}{CA}\right]\times\frac{CA}{CI}$$ حيث

CA : رقم الأعمال

RE: النتيجة الصافية

بينما :

$$CMPC= K_{cp}\frac{CP}{CP+D}+K_D(1-T_{IS})\frac{P}{CP+D}$$

KCP: تكلفة الأموال الخاصة

KD:تكلفة الديون

Tis : أرباح على الضرائب

2: نموذجCAMEL

أ. مفهوم نموذج Camel

تتمثل طريقة Camel في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه،وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني،حيث عملت السلطات الرقابية في

[1] محمد جموعي قريشي،**تقييم أداءالمؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**،الجزء الأول، مجلة الباحث،ورقلة، العدد 03،2004،ص:90.

[2] بريكة السعيد،**خلق القيمة في البنك**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة قسنطينة،2004-2005،ص:53.

[3] صورية عاشوري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 69 .

أمريكا علىالأخذبنتائج معيار Camel والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية:[1]

الكلمات	معانيها
كفاية رأسمال	**C**apital Adequacy
جودة الأصول	**A**sset Quality
جودة الإدارة	**M**anagement Quality
إدارة الربحية	**E**arning **M**anagement
درجة السيولة	**l**idity Position
الحساسية اتجاه مخاطر السوق	**S**ensitivity to Market Risk

جدول (1-1) يبينمعاني الحروف لنموذجCamel

C	مدى كفاية رأسمال لحماية المودعين وتغطية المخاطر
A	جودة المنتوجات من قيمتها الصافية
M	إدارة ومستوى كفاءتها والتزامها بقوانين المنضمة للعمل المصرفي
E	مستوى الربحية ومدى مساهمتها في النمو المصرف وزيادة رأسمال
L	يرمز لقياس السيولة ومقدرة المصرف على إيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية

من إعداد الطالبة اعتماداشوقي بورقبة،**طريقة camel في تقييم البنوك الإسلامية**،مداخلة،جامعة العلوم الاقتصادية سطيف، ص:3 .

ب .تطور نموذج CAMEL وأهم مميزاته

☒ تطور النموذج

بدأ استخدام هذا النموذج في بداية عام 1980،من الطرف الفيدرالي الأمريكي حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر،وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ1969،حيث يتميز هذا النموذج بمجموعة من الخصائص، تصنيفالبنوكوفقمعيارموحد، توحيدأسلوبكتابةالتقارير،الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي،في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها حيث يمكن تلخيص أهم مميزات معيار[2] في الاتي:

[1] شوقي بورقبة،**طريقةcamel في تقييم البنوك الإسلامية**،مداخلة،جامعة العلوم الاقتصادية سطيف، سنة غير منشورة، ص:3.

[2]نفسه، ص3.

☒ مميزات النموذج

1. تصنيف البنوك وفق معياراواحد ؛
2. توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش ؛
3. اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف .[1]

3: العائد على الحقوق الملكية

أ. مفهومه:

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنوك،من خلال تحليل الذي سمي بنموذج العائد على الحقوق الملكية،وهذا المحلل يمكن المحلل من تقييم مصدر أو حجم مصادرالبنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان،مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة،وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأسمال .[2]

وأعتبر نموذج العائد على الحقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر .[3]

ب. مؤشرات العائد على حقوق الملكية .

المجموعة الأولى: "يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات،من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون، حيث يوضح هذا النموذج ربحية الأصول أو العائد على الأصل (ROA)بين القدرة على الرافعة المالية،كما يبين القدرة على الرافعة المالية (EM)على العائدعلى الحقوق الملكية (ROE)إلىأعلىمستوى من العائد على الأصول .

يتحدد مؤشر العائد على حقوق الأصل(ROA)بمؤشرين :

1. هامش الربح(PM): الذي يعكس مدى كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية :

هامش الربح=الدخل الصافي / إجمالي إيرادات

2. منفعة الأصول (AU)ويسمى استعمال الأصول،حيث يدل هذا المؤشر على استغلال والاستعمالالأفضل للأصول،أي إنتاجية الأصول وتقاس هذه المنفعة كالتالي:

منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليهفإن

PM×AU =ROA

[1] عبد القادر زيتوني،**دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك** ، رسالة ماجستير، د س،جامعة الجزائر .

[2] طارق عبدالعالي حماد،مرجع سبق ذكره،ص:78.

[3] محمد جموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص:90 .

وهنا يمكن التوضيح بين العلاقة بين العائد على الأصول(ROA)والعائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال نموذجDUPONT، يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول،حيث أن الفرق بين الاثنينيظهر من استخدام الرافعة المالية، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصولبمضاعف الحقوق على الملكية EM.

$$EM \times ROA = ROE$$

مع العلم :

مضاعف حق الملكية = اجمالي الاصول /حقوق

وبتوضيح المؤشرين المكونان لمؤشر العائد على الأصول فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول)× (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول/حقوق الملكية)

ويتم تلخيص العائد على حقوق الملكية في شكلالتالي:

$$UA \times PM \times EM = ROE$$

يمثل الشكل (1.1) طريقة حساب العائد على حقوق الملكيةROE

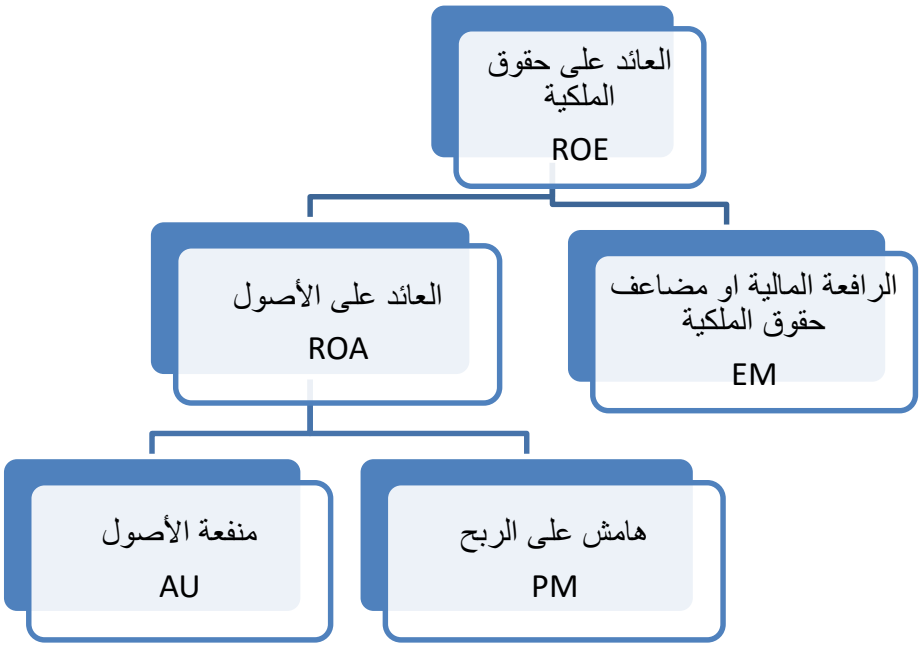

المصدر طارق عبد العال حمادة،**تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة**، دار الجامعية الاسكندرية 2001.

حيث يتم تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

العائد على حقوق الملكية: يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما ارتفع هدا العائد كلما كان أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين .[1]

العائد على الأصول: يعتبر هذا المعدل قياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم الثروة، ويدل العائد على مدى استغلال البنك لأصوله لتوليد الربح .[2]

معدل هامش الربح : يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب .

معدل منفعة الأصول : تتمثل منفعة الأصل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول .

معامل الرفع المالي : يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته .[3]

ب المجموعة الثانية :فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أوعدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أوالمرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

مخاطر الائتمان:يرتبط هدا النوع من المخاطر، بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد وترتكز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد .

مخاطر معدل الفائدة : هيتتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى المعدلات الفائدة، ويصبح *الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة، إذ كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة .

مخاطر السيولة : وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك التزامات الخاصة بمد فوعته بمواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، كما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها .[4]

مخاطر التشغيل : تعرف على أنها مجموعة من المخاطر تتعلق بالأنشطة البنكية[5]، والأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لدلك فان نجاح الرقابة على هده المخاطر يعتمد على نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات .

---

[1] عبد الله جبابة،**الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2013، ص : 19 .

[2] محمدسعيدأنورسلطان،**إدارةالبنوك**،دارالجامعةالجديدة،مصر،2005،ص:47 .

[3] طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص :84 .

*الأصول الخطرة:هي تلك الأصول التي يترتب على تسيلها خسارة في القيمة أوعدم إمكانية تسيلها في الوقت المناسب أو حدوث خسارة إدا ما تم تصنيفها .

[4] طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص: 93 .

[5] رتيبة ركيبة، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2014، ص7.

مخاطر رأسمال: وتتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى اقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك .[1]

المبحث الثاني :الدراسات التطبيقية للدراسة

لقد تم مناقشة ودراسة موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من قبل عديد من الباحثين الاقتصاديين حيث سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى أهم الدراسات السابقة والأبحاث العربية والأجنبية ذات صلة بالموضوع، حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتناول الدراسات العربية أما المطلب الثاني يتناول الدراسات الأجنبية أما المطلب الثالث فهو عبارة عن موقع الدراسة الباحث من الدراسات السابقة .

المطلب الأول : الدراسات عن الإقتصاديات العربية

في هذا المطلب نحاول عرض الدراسات السابقة باللغة العربية التي لها علاقة بموضوع دراستنا :

1. دراسة محمد جموعي قريشي

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعلومات ومعطيات مالية، حيث قارن بين أداء البنوك التجارية المتمثلة في(BDLCPA-BNA-ELBARKA) خلال الفترة من(1994 - 2000)، وذلك لإظهار العلاقة بين ربحية ومخاطرة البنك، حيث استخدمت نموذج العائد على الحقوق الملكية، حيث توصلت الدراسة إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى .

2. دراسة أحلام بوعبدلي، وعبد الرزاق خليل

هدفت الدراسة إلى أهمية تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة، أجريت الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري من (1997- 2000)، حيث استخدمت في معالجة الدراسة مؤشرات العائد والمخاطرة، وفي الأخير توصلت إلى أن البنك يتطور ويتحسن من سنة إلى أخرى .

3. دراسة يوسف بوخلال

هدفت الدراسة إلى مناقشة أثر تطبيق نموذج تقييم المصرفي الأمريكي (camels)، في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم نماذج والمعايير التي تستعملها البنوك التجارية المتطورة بالتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي عدم حدوثها في المستقبل . كما تعكس هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة التي تضمن توفير مناح ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك الآن .

[1] طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص :73 – 95.

4. دراسة عبد الحميد بوخاري، وعلي بن ساحة

هدفت هذه الدراسة إلى البحث اثر السياسات التحرير المالي والمصرفي على كفاءة الأداء المالي لعينة من المصارف البنكية الجزائرية، بنك عمومي يتمثل في BNA، وبنك خاص يتمثل في SGA، بنك سوسيتي جنرال،بنك إسلامي المتمثل في البركة وذلك خلال الفترة (2005-2008) . وتم استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج للكفاءة المصرفية، وكفاءة الأداء المالي، حيث توصلت النتائج أن بنك سوسيتي جنرال كان أفضل من ناحية استغلال أو توظيف موارده المختلفة .

5. دراسة زيتوني عبد القادر

هدفت هذه الدراسة إلى أهم المعايير المتعارف عليها دوليا كأدوات لقياس الأداء وتحقيق سلامة المصارف وللتعرف على مدى فعالية الحكم المؤسسي وكفاية رأس مال والملاءة المالية والكفاءة الإدارية الداخلية، والتي تتمثل في ربحية المؤسسة وقدرتها على إدارة مخاطر السيولة والتشغيلية وكذا المخاطر الأخرى المرتبطة بالائتمان .

المطلب الثاني : الدراسات عن الاقتصادية الاجنبية

في هذا المطلب نحاول عرض أهم الدراسات باللغة الأجنبية التي لها علاقة بموضوع دراستنا :

6. Anouar Hassone,**la gestion des risque dans les banques islamique moodysinvestorsservice**, paris,2008

إدارة المخاطرة في البنوك الإسلامية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية، حيث اقتصرت على المخاطر في البنوك الإسلامية، ولم تعط اهتماما إلى العوائد في البنوك وكذلك على البنوك التجارية .

حيث ركزت هذه الدراسة وسلطت الضوء على المخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية . بالإضافة إلى الوساطة والمخاطر غير مالية .

7. Mustafa Hassan Mohammad Adam,
Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance.

تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام النسب المالية دراسة حالة بنك اربيل للاستثمار والتمويل .
تهدف هذه الدراسة الأداء المالي للبنك اربيل للاستثمار والتمويل، إقليم كردستان العراق خلال الفترة من 2009-2013حيث

استخدم عدة معايير لأداء المالي مثل تحليل النسب المالية التي تستخدم لقياس الوضع المالي للبنك وعلى الأدوات الإحصائية

نطاق أوسع أيضا استخدمت لغرض تحليل العديد من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام

من أجل معرفة سواء ترتبط هذه المتغيرات بشكل ملحوظ مع الأداء المالي للبنك،وتظهر نتائج الدراسة أن السلوك الإيجابي

للمركز المالي للبنك أربيل وبعض العوامل المالية المتغيرات تؤثر على الأداء المالي للبنك، ثمتبين أن الأداء المالي العام

للبنك أربيل آخذ في التحسن من حيث نسب السيولة ونسب الأصول جودة أو أداء الائتمان، ونسب الربحية . تشير هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بشأن تطوير وتعزيز بعض العمليات المصرفية التي من شأنها تعزيز ربحية البنك وتحسين الأداء المالي للبنك.

8. Rashed Al Karim
An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في بنغلاديش باستخدام النسب المالية

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أداء مصارف القطاع الخاص مختارة (خمس سنوات)، المدرجة في كل من الأوراق المالية ،في بنغلاديش من خلال الاستخدام الواسع النطاق للنسب المالية التي تشير أساسا كفاية رأس المال على أساس المخاطر، ونمو الائتمان، وتركيز الائتمان وعدم أداء موقف القرض، تحليل فجوة السيولة، ونسبة السيولة، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وصافيهامش الفائدة حيث توصلت في الأخيرأن حجم البنك ومخاطر الائتمان، والكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلادش.

المطلب الثالث : مقارنة الدراسة السابقة بدراسة الحالية

بعد عرضنا للدراسات السابقة وجدنا أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في بعض الجوانب بين هذه الدراسات ودراستنا أهما ما يلي:

- من ناحية الهدف هناك بعض الدراسات التي اشتركت معنا في جزء من أجزاء الهدف الرئيسي وهو تقييم أداء مقارن بين البنوك؛
- بالنسبة لطريقة المعالجة يمكن القول أن كل الدراسات قامت بإطلاع على القوائم المالية للبنك فمنها من استعمل مؤشرات العائد والمخاطرة، ودراستنا سوف تعتمد العائد والمخاطرة في تقييم الأداء ، مثل دراسة الأوللقريشي محمد الجموعي،الدراسة الثانية لأحلام بوعبدلي، وعبد الرزاق عبد الخليل، والدراسة الرابعة عبد الحميد بوخاري، وعلي بن ساحة .
- أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد كانت عبارة عن مقارنة بين بنكين لفترة (2009-2014) خلاف الدراسات الأخرى فهي مكملة لهذه الأخيرة .
- كذلك شملت الدراسة جل النماذج لتقييم الأداء المالي البنكي خلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت على نموذج أو نموذجين على الأكثر، مثل دراسة عبد الحميد بوخاري، وعلي بن ساحة
- أما بالنسبة للدراسات السابقة فكان هناك اختلاف في الدراسات الأجنبية مقارنة بالدراسات الأخرى من ناحية المؤشرات، مثل دراسة جميع الدراسات الأجنبية .

خلاصة الفصل

إنتحليل الكشوفاتتساعد في تقديم نتائج تمكن من خلال تقييمها من خلال مؤشرات تقييم الأداء المالي إلى تحديد نقاط القوة والضعف و فرص الربح . كما تقدم معلومات للدائنين وغيرهم، وذلك بحساب المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تحديد الكفاءة والفعالية، كما أنها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل، ولهذا يعد اختيار وتركيب مؤشرات الأداء من أهم مراحل عملية تقييم الأداء، وركيزة رئيسية من ركائزها.

لقد تطرقت الباحثة في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية في المبحث الأول فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بأداء وتقييمه، مفهومه، أهدافه وأهميته،خطوات تقييم الأداء المالي وفي الأخير تطرقنا إلى مجموعة من نماذج تقييم الأداء .

أما المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة، والتي هي دراسات العربية والأجنبية التي تم مقارنتها بدراسة الباحثة من خلال الأهداف والنتائج المتوصل إليها والمنهج المعتمد عليه .

الفصل الثاني

دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائر

تمهيد:

تعتبر مؤشرات النسب المالية أهم الأدوات المستخدمة لتقييم أداء البنك التجاري محل الدراسة، حيث اعتمدنا على نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج لتقييم أداء البنوك محل الدراسة .

ولإلمام أكتر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول نتعرض فيه طريقة جمع أدوات الدراسة من خلال المطلب الأول الذي تطرأنا فيه إلى مجتمع وعينة الدراسة أما في المطلب الثاني سوف نتطرق فيه إلى أدوات الدراسة، والمبحث الثاني نتناول فيه مطلبين، الأول نعرض فيه تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائري وبنك الوطني الجزائري، أما المبحث الثاني نحاول من خلاله تحليل وتفسير نتائج الدراسة .

وكذا تقسيم الفصل كالأتي :

المبحث الأول :طريقة جمع أدوات الدراسة.

المبحث الثاني :تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة .

المبحث الأول: طريقة جمع أدوات الدراسة

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من البنوك، وأدوات الدراسة، ونموذج تحليل الدراسة .

المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

ولإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

أولا:مجتمع الدراسة وعينة

تمثل مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الجزائري، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك التجارية الجزائرية .

1- بنك الخليج الجزائر

تأسس بنك خليج الجزائر سنة 29 أكتوبر1960 وهو مصرف كويتي تأسس من مجموعة من الشركات وهي الهيئة العامة للاستثمار،شركة صناعات الغانم، الغانم التجارية وفي الأخير شركة الزمردة القابضة . يتركز نشاطه في مجالات الخدمات المصرفية الفردية، والخدمات المصرفية للشركات وخدمات الخزينة، والخدمات المصرفية الدولية، فاز بالمركز الأول في المجال إحلال وتوطين الوظائف على مستوى مجلس التعاون الخليجي .حصل على جائزة التميز الشهيرة المقدمة من مجلس وزراء العمل بدول المجلس لأربع سنوات بالتوالي.

2- البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ13جوان 1966على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. برأس مال 20 مليون دج . يسير البنك من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوانالاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل .

وعموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيمايلي :

- تقديم خدمات مالية لأفراد والمؤسسات ؛
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطارالتشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة، منحالقروض الطويلة والمتوسطة و القصيرة الأجل .

ثانيا : طريقة جمع معطيات الدراسة

رغم وجود عدة بنوك جزائرية، إلا أن الدراسة اقتصت على بنكين، بنك الخليج الجزائر وبنك الوطني الجزائر خلال الفترة (2009-2014) حيث تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .وتتمثل فيما يلي:

1.بيانات ثانوية : وهي تمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب استطاعتنا وماتوفرت لدينا من وسائل وأدوات، بعملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول أساليب قياس الأداء المالي للبنوك باستخدام كتب، مجلات، إنترنيت، مقالات ورسائل جامعية .

2.بيانات الأولية : وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية. حيث اعتمدنا في جمعها على القوائم المالية(الميزانيات، جدول حسابات النتائج) للبنوك محل الدراسة .

المطلب الثاني:أدوات الدراسة

تم استخدام مجموعة من المؤشرات العائد والمخاطرة التي سوف يستخدمها الطالب في عملية تقييم أداء الماليللبنكين .

أولا: مؤشرات العائد

الجدول رقم (2-1) يمثل مؤشرات العائد

المؤشر	العلاقة
العائد على الحقوق الملكية	النتيجة الصافية/إجمالي حقوق الملكية × 100
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول × 100
الرافعة المالية	حقوق ملكية / إجمالي أصول × 100
هامش الربح	نتيجة الصافية /إجماليالإيرادات ×100
منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول × 100

المصدر: منإعدادالطالبةبناءعلىبعضمراجعالبحثومحاضرات

ثانيا : مؤشرات المخاطر

الجدول رقم (2-2) يمثل مؤشرات المخاطرة

المخاطر	**النسب**
مخاطرالائتمان	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض ×100
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية /إجمالي الأصول × 100
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول × 100 الخصوم الحساسة للفائدة /إجمالي الأصول×100
مخاطر الرأسمال	إجماليحقوق الملكية /الأصول الخطرة ×100
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال ×100

المصدر: منإعدادالطالبةبناءعلىبعضمراجعالبحثومحاضرات.

ومن أجل تحقيق خطوات العمل استعننا بالبرامج التالية :

Excel2007لتبويب عينة الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك .

المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي للبنوك محل الدراسة

بعد ان قمنا بتحديد طريقة وادوات الدراسة سنتناول في مايلي تطبيقها على البنك الوطني الجزائري والبنكخليج الجزائروذلك من اجل تقييم أداء المالي لهما حيث سنقوم بحساب مؤشرات العائد والمخاطرة واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري و البنك خليج الجزائر

سيتم قياس عوائد ومخاطر البنك الوطني الجزائري والبنك الخليج الجزائري، من خلال المؤشرات المالية المبنية في الجداول السابقة .

أولا :عرض نتائج دراسة مؤشرات العائد

1. **العائد على حقوق الملكية**

الجدول رقم (2-3) :معدل العائد على حقوق الملكية الوحدة %

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	20.41	26.4	27.12	34.57	28.85	28	27.55
بنك الخليج الجزائر	14.48	19.97	25.23	38.46	47.51	36.96	30.43

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL 2007،بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم (2–1): يمثل تطور العائد على الحقوق الملكية

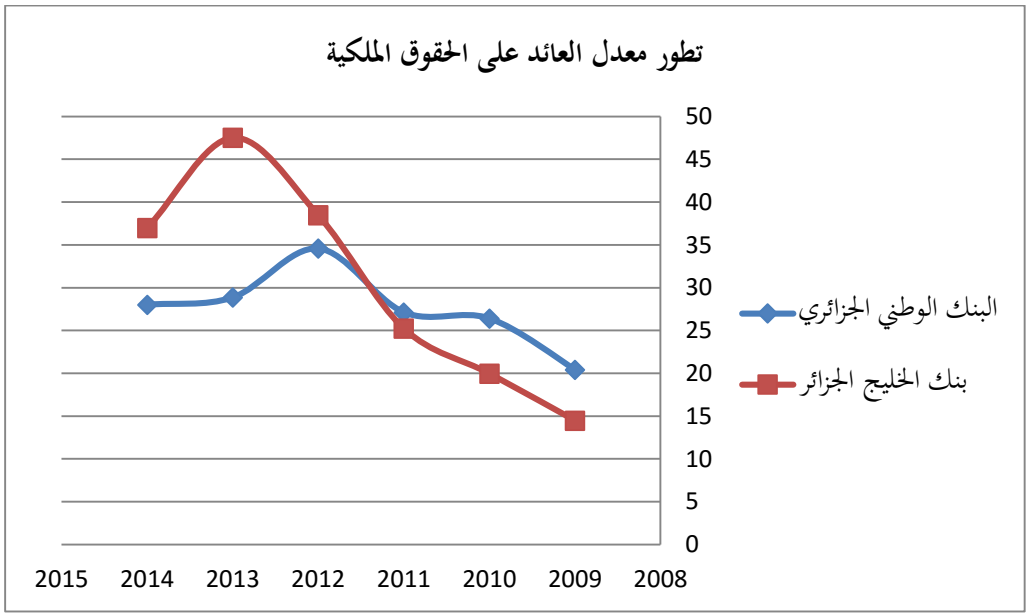

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) الموضح في الشكل رقم (2-1) أن مؤشر العائد على حقوق الملكية أخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت معدلاته في بنك الوطني الجزائري بين 20.41% كأدنى أحد و ذلك سنة2009 و 34.5% كأعلى عائد ليشهد بعدها تراجع بنسبة28.85%، 28% خلال سنتي 2013،2014 .

أما بالنسبة لبنك الخليج فتراوحت النسب فيه بين 14.48% كأدنى قيمة له خلال سنة 2009، و47.51% خلال سنة 2013 ليشهد بعدها تحسن بشكل ملحوظ خلال السنوات 2010،2011،2012 بنسب على التوالي 19.9%،25.23%،38.46% .

وبمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر العائد على الحقوق الملكية نلاحظ أن متوسط نسبة هذا الأخير متفاوتة بين البنكين محل الدراسة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة في البنك الوطني الجزائري 27.5% و30.43% بالنسبة لبنك الخليج الجزائري .

2. معدل العائد على الأصول ROA

الجدول رقم(2-4)تطور معدل العائد على الأصول

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	0.74	0.94	1.67	2.29	2.15	1.97	1.6
بنك الخليج الجزائر	3.16	3.54	3.44	3.7	3.62	2.26	3.28

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL 2007،بالاعتماد على الملاحق.

الشكل رقم(2-2) : يمثل تطور معدل العائد على الأصول

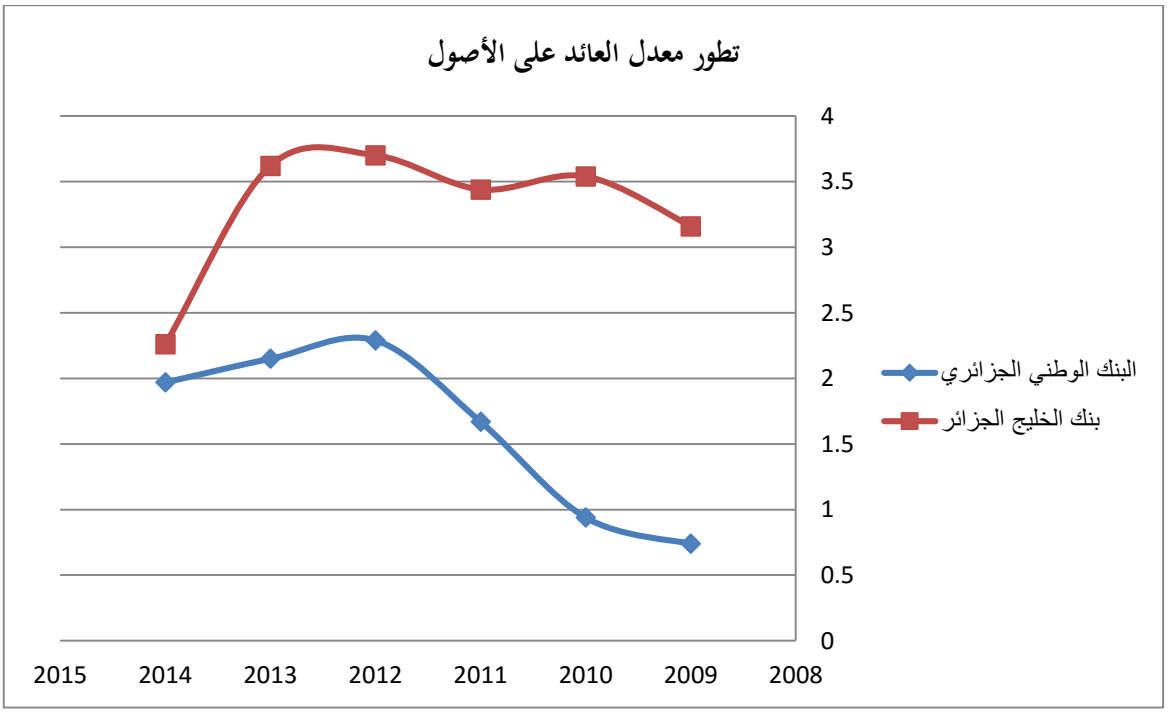

من خلال الجدول (2-2) الموضح في الشكل رقم (2-4) تظهرنتائج مؤشر العائد على الأصول في الجدول أن البنك الوطني الجزائري عرف قيما تصاعديا بداية من سنة2009 بنسبة 0.74 % إلى غاية سنة 2012 بنسبة2.29% لسنة لتعرف بعدها تراجع خلال سنتي2014 و2012 بنسبة 2.15% 1.97 % على التوالي.

أما في ما يخص لبنك البركة الجزائر فبلغت أدنى نسبة فيه قدرت ب2.27 %وهي نسبةمرتفعة مقارنة ببنك البنك الوطني خلال سنة 2014،3.62 % كأعلى نسبة خلال سنوات أما فيما يخص جميع النسب فجلها متقاربة قدرت ب3.54%، 3.7%،3.16% خلال السنوات التالية،2009،2011،2010.

بمقارنة بين البنكين محلالدراسة نلاحظ أن بنك الخليج حقق معدل عائد مرتفعا جدا بفارق(1.68%)عن بنك الوطني الجزائري، وذلك بسنوات الدراسة بمتوسط يساوي3.28%لبنك الخليج الجزائرمقابل متوسط يساوي1.6 %لبنك الوطني الجزائري،

3. معامل الرفع المالي EM

الجدول رقم(2-5) يمثل معامل الرفع الماليالوحدة %

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	3.6	3.58	6.16	6.64	7.45	6.77	5.77
بنك الخليج الجزائر	21.84	17.74	13.65	9.98	7.76	6.13	12.84

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL 2007،بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم (2-3) يمثل تطور عدد مرات الرفع المالي

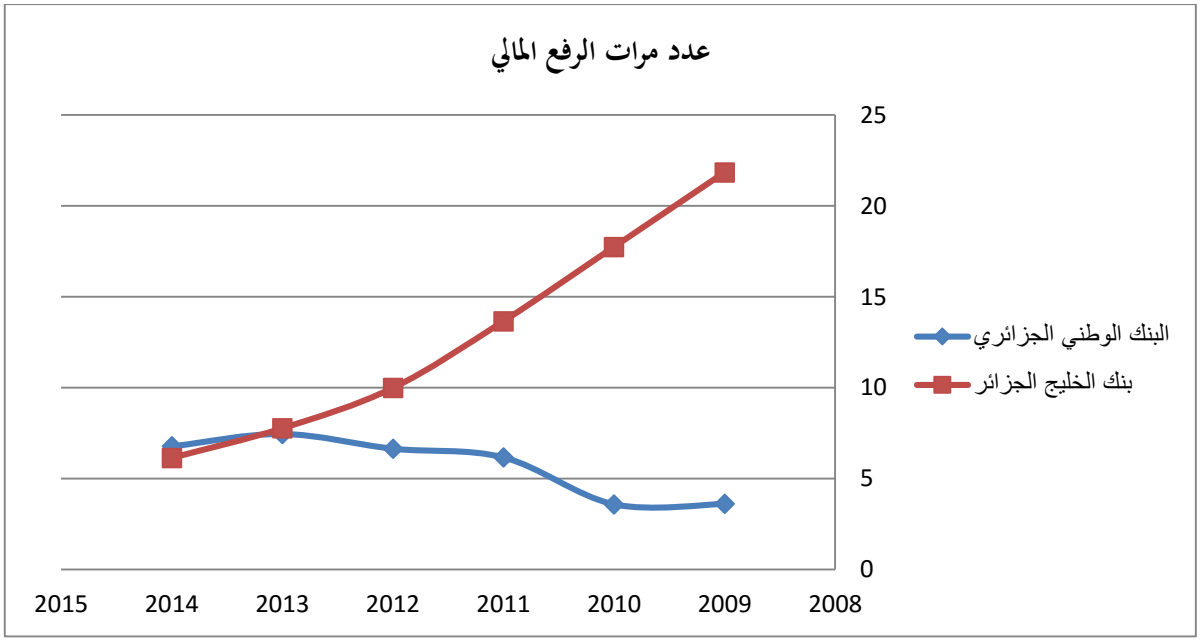

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) الموضح في الشكل رقم (2-5) الذي يبين قيم معامل الرفع المالي أن كلا البنكين عرفا تذبذب من حيث الارتفاع والانخفاض، فالنسبة لبنك الوطني الجزائري عرف ارتفاعا خلال سنوات من 2009 إلى غاية 2011 على التوالي بمعدلات تتراوحمن3.58 % و6.63% 7.45%. لتتراجع بمعدل6.77% لسنة 2012 .

من خلال ملاحظة الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفعا في البنك الخليجي الجزائر بنسبة21.84% في سنة2009 مقارنة ببنك الوطني الجزائري، وبعدها سجل هبوطا متتاليا ليصل لنسبة 6.13% سنة2014 .

من خلال الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفع في بنك الخليج بمتوسط بنسبة 12.84% رغم انه سجل هبوطا متتاليا خلال سنوات الدراسة مقارنة مع بنك الوطني الذي سجل 4.67% كمعدل متوسط لفترة الدراسة.

4. هامش الربح PM

الجدول رقم (2-6) : معدل هامش الربحالوحدة %

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	20.86	23.94	41.47	62.17	61.07	60.5	45
بنك الخليج الجزائر	30.74	38.96	36.42	37.61	43.15	33.38	37.74

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL 2007، بالاعتماد على الملاحق .

الشكل (2-4) :يمثل تطور معدل هامش الربح

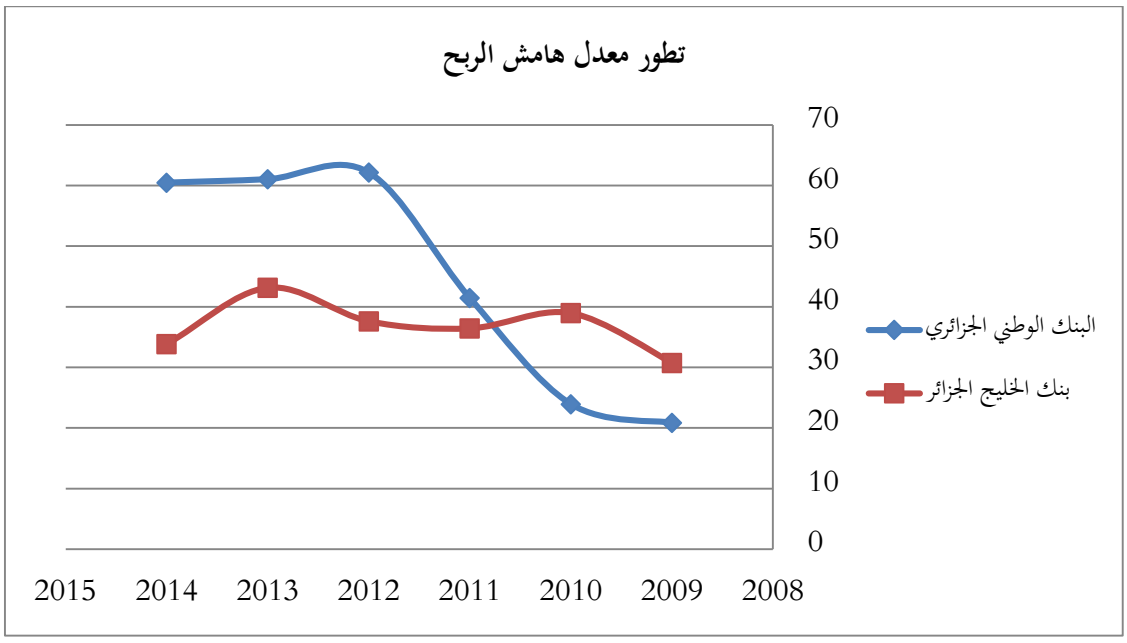

بالنظر إلي القيم الجدول رقم(2-6) الموضح في الشكل(2-4)يبينأن معدل هامش الربح لبنكين خلال فترة الدراسة شهد ارتفاعا خلال سنة2009 حيث بلغ 20.86% ليستمر في الارتفاع إلى 62.17% خلال سنة 2012 ليتراجع خلال سنتي 2013 و2014 بنسبة 61.07% و60.50% على التوالي .

أما عن بنك خليج الجزائر فقدرت سجل معدل هامش الربح اعلي نسبة خلال فترة الدراسة 43.15% سنة2013،أدنى قيمة سنة2009 بنسبة 30.74% .

من خلال ملاحظة الجدول نرى أن معدل هامش الربح مرتفعا في البنك الوطني الجزائري بمتوسط بلغ 45% مقارنة بنك الخليج الذي بلغ متوسطه37.74% .

5.منفعة الأصولالوحدة%

الجدول رقم (2-7) يمثل تطور منفعة الأصول

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	3.53	3.95	4.04	3.69	3.52	3.26	3.63
بنك الخليج الجزائر	10.29	9.09	9.45	10.1	8.39	6.7	8.98

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL 2007، بالاعتماد على الملاحق .

الشكل (2-5) :يمثل منفعة الأصول

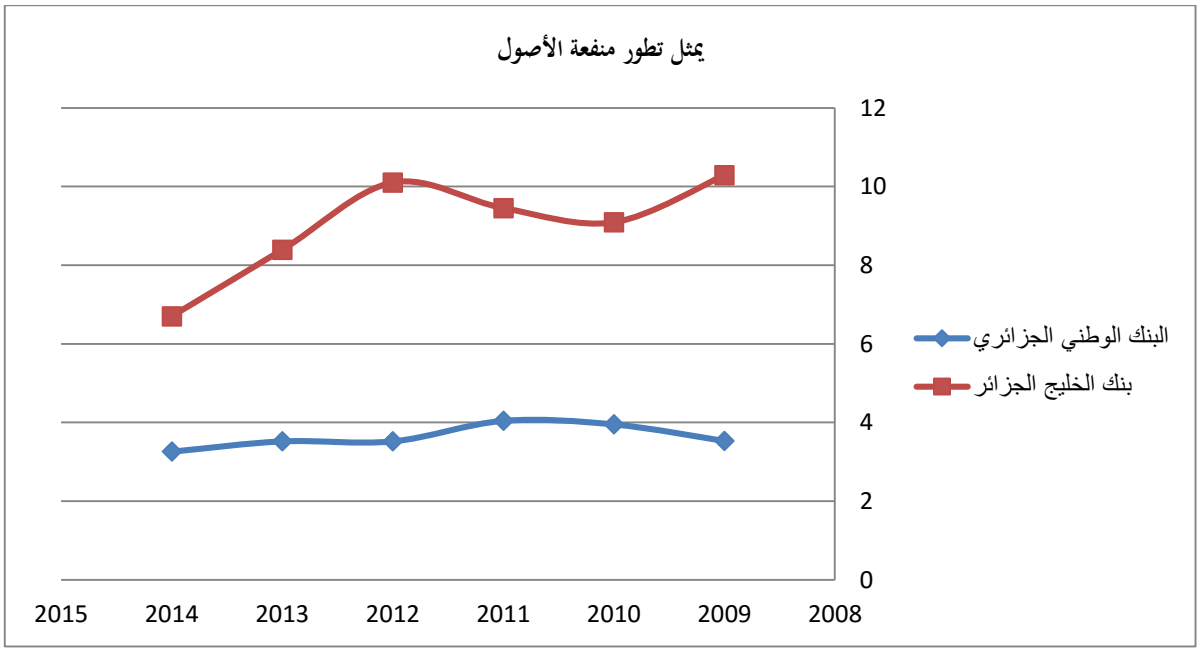

نلاحظ من خلال جدول رقم (2-7)والشكل(2-5) أن تطور معدل منفعة الأصول متذبذبا لكل البنكين خلال فترة 2009-2014فبالنسبة لبنك الوطني الجزائري فقد شهد ارتفاعا خلال السنوات الثلاث الأولى بداية 2009 حيث بلغت نسبة منفعة الأصول 3.53% و 3.95% إلى سنة 2011للتراجع إلى 3.69% خلال سنة 2012و3.52% خلال 2013 .

أما بالنسبة لمعدل المتوسط سجل بنك الخليج متوسط مرتفعا بلغ 8.98%، يليهبنك البركة 3.63 %.

ثانيا:عرض نتائج دراسة مؤشرات المخاطرة

1 :مخاطرة رأس المال

الجدول رقم (2-8) : يمثل معدل مخاطر رأس المال **الوحدة %**

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	3.6	3.58	6.16	6.63	7.45	6.88	5.71
بنك الخليج الجزائر	21.84	19.5	13.65	9.8	7.62	6.62	13.17

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL2007، بالاعتماد على الملاحق .

الشكل رقم(2-6) : معدل تطور مخاطر رأس المال

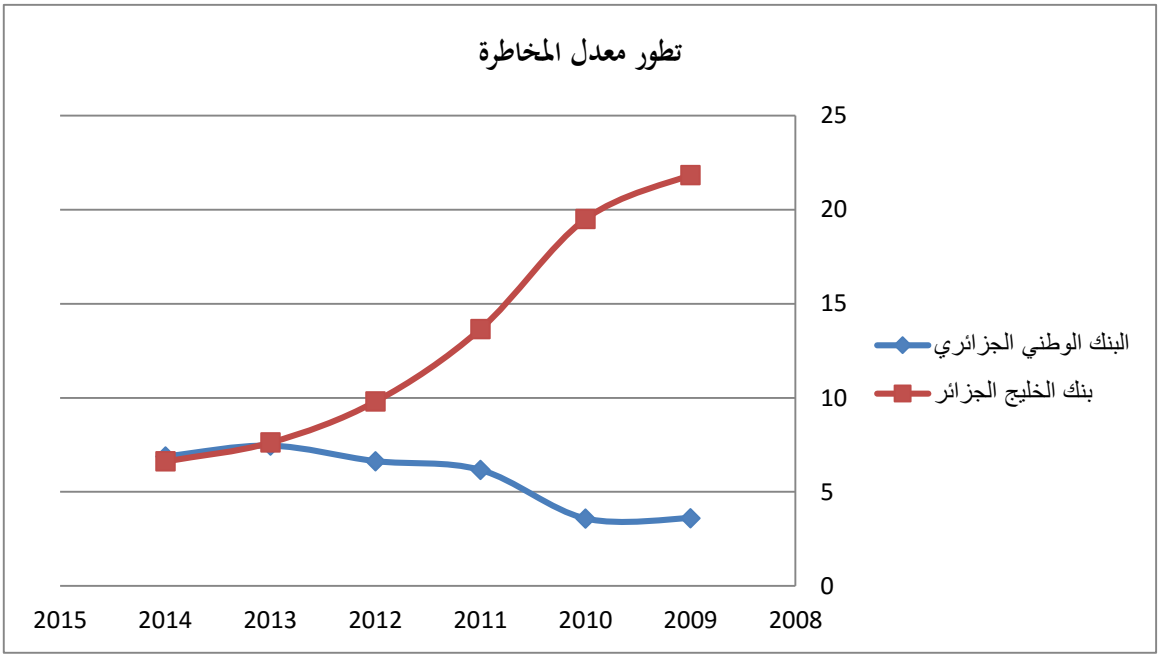

نلاحظ من خلال الجدول رقم**(2-8)** والشكل رقم**(2-6)** يظهر أن مخاطر رأسمال لبنك الوطني الجزائري ضعيفة جدا مقارنة ببنك الخليج الجزائر، حيث بلغت أعلى قيمة للمخطر رأسمال 7.45%خلال2013 وأدنى قيمة بلغت 3.58% سنة 2010 .

أما بنك الخليج فقد عرف ارتفاع في معدل المخاطر خلال سنوات الدراسة بأعلى قيمة21.81%سنة 2009 . لتتواصل الانخفاض إلا أن تصل بقيمة 6.6% في سنة 2014.

وبمقارنة بين المتوسطات هذه المخاطر لعينة البنوك نجد أن بنك الخليج الجزائر بلغ أعلى نسبة 13%يليه بنك الوطني الجزائري بنسبة 5.71%.

2: مخاطر السيولة

الجدول رقم(2-9) : يمثل تطور معدل مخاطر السيولة **الوحدة %**

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	6	5.64	6.58	8.55	13.14	13.44'	6.62
بنك الخليج الجزائر	63.3	66.99	4.09	41.79	44.77	44.3	44.1

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL 2007، بالاعتماد على الملاحق .

الشكل رقم(2-7) : يمثل تطور معدل مخاطر السيولة

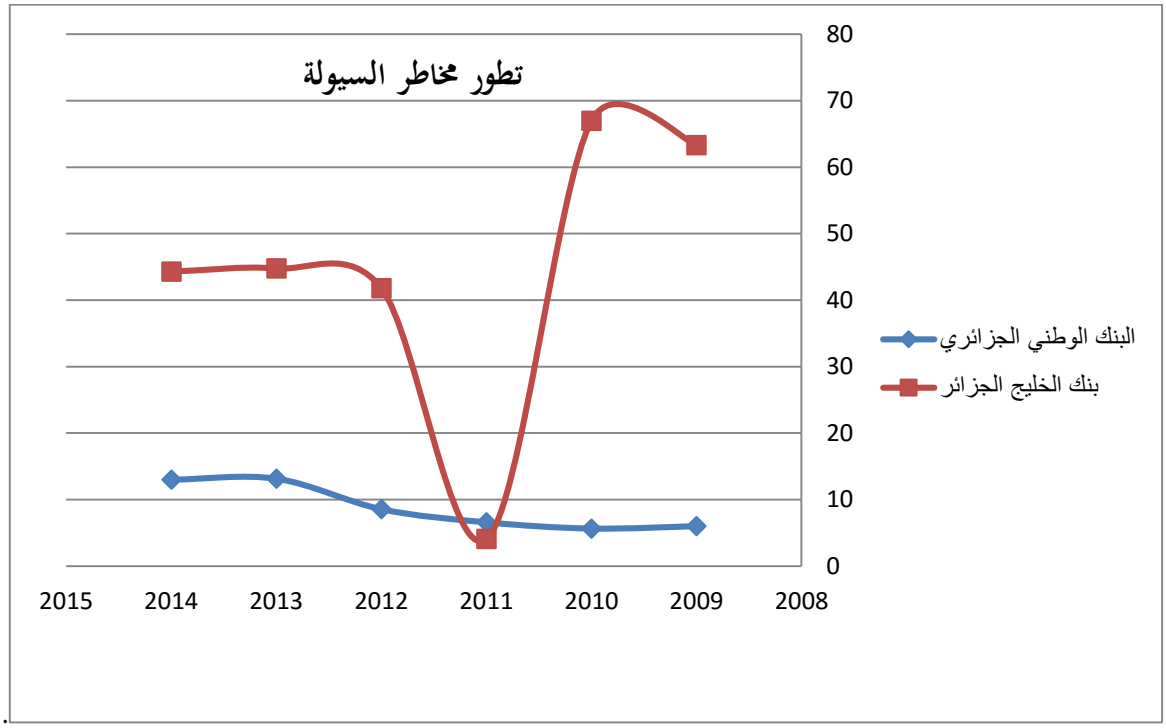

من خلال الجدول رقم (2-9) والشكل رقم (2-7) نلاحظ أن مخاطر رأس مال في البنك الوطني الجزائري ضعيفة مقارنة ببنك الخليج الجزائر، حيث بلغت أعلى قيمة فيها 13.44%خلال2014 وأدنى قيمة خلال2010 بقيمة 5.64% .بمقارنة متوسطات هذه المخاطر لبنوك العينة نجد أن بنك الخليج بلغ أعلى نسبة ب44.1%؛ تم يليه بنك الوطني الجزائري .

المطلب الثاني تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

سنتعرض في هذا المطلب لتفسير نتائج الدراسة المتوصل عليها إليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها .

أولا:تفسير و تحليل نتائج مؤشرات العائد

1. العائد على حقوق الملكية

تميز البنك الخليج الجزائري بربحية أكبر مقارنة مع البنك الوطني الجزائري، حيث يعود إلى طبيعة النشاط الأساسي واعتماده على آليات متعددة في التمويل مضمومة كالبيع بالمرابحة، التأجير التمويلي .

كذلك يعتمد على استثمارات أكثر ربحية مع تحمل أكبر لمخارطها، كذلك إلى طبيعة البنك .

عكس نشاط البنك الوطني الجزائري الذي يقوم بنشاطاته العادية لتحقيق ربحية معقولة ومخاطر مقبول .

2. معدل العائد على الأصول

يفسر حسن الأداء الذي حققه البنك الخليج الجزائري، مقارنة البنك الوطني الجزائري، وذلك حسن إدارة للأصول لما يحقق أعلى صافي دخل .

أما بنك الوطني لم يعتمد على أصوله لتحقيق ربحية، بطريقة أخرى لم ينتهج التوظيف الناجح والأمثل للأصول .

وعلى ضوء ماسبق نستنتج أن بنك الخليج الجزائر أكثر ربحية من الوطني الجزائري، وهذا ما أشارت إليه مؤشرات الربحية العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول خلال سنوات الدراسة، ويعود هذا إلى حجم الأصول وهذا ما أشارت إليه مؤشرات الربحية العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول خلال سنوات الدراسة .

3. الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية)

يظهر لنا هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على أموال خاصة في تمويل أصوله، فالأموال الخاصة أموال الغير . وبذلك البنك يتجنب مخطر عدم السداد من خلال استعمال الأموال الخاصة ولكن يتحمل مخاطر رأسمال وهذا ما انتهجه بنك الخليج .

خلاف بنك الوطني الجزائري .

4. معدل هامش الربح

يعود سبب في انخفاض هامش الربح إلى عدة الوكالات وبالتالي قلة النشاط، أما بالنسبة لارتفاعه إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب التجهيزات، لذلك نرى أن البنك الوطني الجزائري أكثر تحكما وتسيرا لهذه التكاليف عكس البنك الخليج الذي لم يحسن تسير هذه الأخيرة .

ومنه نستنتج أن الوطني الجزائري أكثر تحكما ومراقبة في تكاليف نشاطه مقارنة مع بنك الخليج الجزائري .

5. معدل منفعة الأصول

نلاحظ أن نسبة منفعة الأصول عند البنوك محل الدراسة متدبدبة وهذا يعود إلى انخفاض قدرة كل من البنوك على التنويع في المحفظة الاستثمارية، أي التنويع في الأصول معنى ذلك كل ماتم تنويع في الأصول كان أفضل، وبمعنى أخر غياب سوق مالي حقيقي.

ومنه نستنتج أن بنك الخليج الجزائري كانت محفظته الاستثمارية هي الأفضل في سنة 2009 بمقدار 10.29%، ويليه بنك الوطني الجزائر سنة 2012 بمقدار 4.04% .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن معدل منفعة الأصل بالنسبة لبنك الخليج بين مامدى توظيف هذا البنك لأصل لتحقيق الربح وهذا يعتبر جيد للبنك يعود لحسن إدارته للأصول .

ثانيا :تحليل وتفسير نتائج مؤشرات المخاطرة

1. مخاطر السيولة

منخلال النتائج نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري قادر على تلبيه الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة جيدة وفعالة من حيث التكلفة، او بمعني أخر كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، مقارنة ببنك الخليج الجزائر الذي كان مؤشر مرتفعا بها بمتوسط قدره44.1%،وأن بنك الوطني الجزائري يحاول تقسيم أمواله بين الاحتفاظ ولمواجهة مخاطر والاستثمار إن كل بنك الخليج وبنك الوطني الجزائري يحاولوا احتفاظ بنسبة عند معدل ثابت وعدم انخفاضها عن معدل الملاءة .

2. مخاطر رأس المال

يظهر المؤشر رأس مال أن البنك الوطني قادر على الوفاء بالتزاماته وهذا يدل على أن الأصول البنك أعلى من قيمة لالتزامات البنك (معدل كفاية رأسمال)، بالنسبة لبنك الخليج فإن مخاطر رأسمال مرتفعة فيه يتطلب زيادة رأسمال الكافي لكي يتمكن من مزاولة نشاطه.

خلاصة الفصل :

إن تقييم الأداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس ولإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، لمقارنة بين البنك الوطني الجزائري، والبنك الخليج الجزائري .

إذ تناولنا خلال هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية . أما بالمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مناقشة وتحليل نتائج الدراسة .

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية :

- من ناحية العائد يحقق البنك الخليج الجزائر أعلى عائد مقارنة ببنك الوطني الجزائري ؛
- من ناحية المخاطرة يحقق البنك الوطني مخاطرة مقارنة البنك الخليج الجزائر .

خاتمة

خاتمة

إن غاية البنوك التجارية هو تحقيق الربحية وكذا ضمان الاستمرارية في النشاط إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرارتوفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات ومواجهة النشاط ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة وصولا إلى الترسيخ والتسيير الحسن والفعالية المستمرة ومن بين الأدوات والوسائل المستعملة في المجال البنكي هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء.

حيث يعتبر تقييم أداء المالي ذا أهمية بالغة لدى البنوك التجارية، وأداة جوهرية، لمعرفة مستوى البنوك من خلال تحديد نقاط ضعف ونقاط القوة، وكيفية الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة .كما تعتبر كذلك عملية تقييم الأداء المالي مرحلة من المراحل الرقابة المصرفية الفعالة الذي يقوم بها البنك المركزي .

حيث تناول هذا الموضوع تقييم أداءالبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2014 الذي من خلاله سعينا الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة " **هل يختلف الأداء المالي للبنوك الوطنية عن البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصاد الجزائري ؟**" من أجل الإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات حيث قدمنا البحث في فصلين تسبقهما مقدمة حيث استعملنا نموذج العائد على حقوق الملكية وقمنا بتطبيقه على بنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائر .

ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة .

✓ **نتائج اختبار الفرضيات**

الفرضية الأولى :توصلنا على الحكم على صحة الفرضية الأولى، تحقق البنوك المحلية أداء مالي جيد .

الفرضية الثانية : أما بالنسبة لصحة الفرضية الثانية توصلنا الحكم على صحة أن بنك الوطني الجزائري يحقق أداء مالي جيد .

الفرضية الثالثة : نحكم على فرضية من خلال تحقق البنوك الأجنبية عائدا أكبر من البنوك الوطنية بينما تحقق البنوك الوطنية معدل مخاطرة أقل .

✓ **التوصيات : استنادا على الدراسة التي أجريناها اقترح المواضيع التالية :**

- زيادة تحكم البنك الوطني في إدارة الأصول ؛
- لتنويع في المحفظة الاستثمارية كونها تعتبر الركيزة الأساسية في نشاط البنوك ؛
- العمل على تأهيل العامل البشري ذو كفاءة عالية ؛
- وضع قوانين صارمة على منح القروض ؛
- إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع لدى بنك الخليج والإسراع في إنشاء المقاصة الإلكتروني ،
- التحكم وتسيير تكاليف بنك الخليج الجزائر مما يؤدي إلى تقليل من مخاطر البنك .

افاق الدراسة :

- من خلال دراستنا للموضوع ونقترح بعض أفاق الدراسة نذكر مايلي:
- مقارنة أداء البنوك الجزائرية ببنوك أجنبية أخرى باعتماد نموذج العائد على حقوق الملكية ؛
- استخدام طرق وأساليب إحصائية وقياسية في تقييم أداء البنوكالتجارية ؛
- مقارنة أداء بين بنوك أجنبية باعتماد نموذج العائد على حقوقالملكية ؛
- إجراء مقارنة بين البنوك المحلية باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

✓ الكتب :

1. أبو الفتوح على فضالة،**التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،1999 .

2. صلاح الدين حسن السيسي،**نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الوسم لطباعة والنشر، بيروت،1996.

3. صلاح الدين عبد الباقي،**إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية،مصر، الطبعة 1999.

4. طارق عبد العال حمادة،**تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، مصر،2001 .

5. عبد الله جبابة،**الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2013.

6. محمدسعيدأنورسلطان،**إدارةالبنوك**،دارالجامعةالجديدة،مصر،2005.

7. ناصر دادي عدون،**تقنيات مراقبة تسيير**،طبعة2000دار المحمدية العامة،الجزائر،2000.

✓ **البحوث الجامعية:**

أ. **رسائل الماجستير :**

8. بريكة السعيد، **خلق القيمة في البنك**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة،2004 -2005 .

9. صورية عاشوري،**دور النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة فرحات عبا س، سطيف2011 .

10. عبد القادرزيتوني ،**دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر .

11. محمد عدنان،**استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري**، مشروع تخرج،2015 .

ب. **مذكرات الماستر :**

12. ياسمينة خمقاني،**قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**– دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2007–2012، مذكرة ماستر، غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014 .

✓ **الدوريات والملتقيات:**

13. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية من حيث العائد والمخاطرة دراسةحالة القرض الشعبي الجزائري**، مداخلة في ملتقى بعنوان المنظومة الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة الشلف،14-15 ديسمبر 2004 .

14. زينةقمري،**واقعاستخدامالأساليبالكميةفيتقييمأداءالوظيفةالماليةللمؤسسةالمينائيةالدراسةعبارةعنمداخلة،جامعة**20 اوت 1955 .

15. شوقي بورقبة،**طريقة camel في تقييم البنوك الإسلامية**،مداخلة، جامعة العلوم الاقتصادية سطيف، ص:3.

16. مصطفى بلمقدم ، راضية بشعور ،**تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**،جامعة تلمسان، دون سنة .

✓ **المجلات:**

17. محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة**1994-2000، الجزء الاول، مجلة الباحث، ورقلة العدد،2004،03 .

18. يوسف بوخلخال،**أثر التطبيق نظام تقييم المصرفي الأمريكي على فعاليات نظام الرقابة على بنوك التجارية دراسة حالة badr**،مجلة باحث، العدد10، 2012 .

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

19. anouarhassone la gestion des risque dand les banques islamique moodysinvestors service paris,2008

20. Mondher Cherif et Stéphane Dubreuille, Création de valeur et capital investissement, Pearson éducation, France، 2005, PP 102-103

21. Mustafa Hassan Mohammad Adam, PhD
Department of Accounting by Information Technology Cihan University,Sulaimaniya – Kurdistan Region - Iraq.

ثالثا : المواقع الالكترونية:

1. hhttp//.agb-bank.com
2. hhttp//.bna-bank.com

قائمة الملاحق

Etats Financiers

Bilan arrêté au 31/12/2009

En dinars

ACTIF	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2008
Caisses, Banques Centrales, CCP et Trésor Public	1	**16 308 104 632**	
Créances sur les Institutions Financières	2	**187 130 662**	
A vue	2	11 169 551	
A terme	2	175 961 111	
Créances sur la Clientèle	3	**22 568 524 560**	
Créances commerciales	3	329 487 661	
Autres concours à la clientèle	3	12 865 643 226	
Comptes débiteurs	3	1 172 008 081	
Créances sur clientèle MLT	3	8 201 385 591	
Participations dans les entreprises liées	4	**15 675 000**	
Immobilisations incorporelles	5	**99 660 069**	
Immobilisations corporelles	6	**1 271 367 062**	
Autres actifs	7	**5 566 357 507**	
Comptes de régularisation	8	**197 290 366**	
TOTAL DE L'ACTIF		**46 214 109 858**	

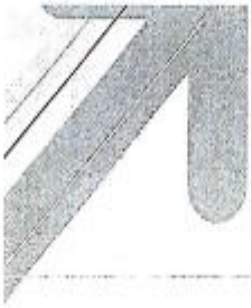

Etats Financiers

Bilan arrêté au 31/12/2010

En dinars

PASSIF	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2010
Dettes envers les Institutions Financières	9	923 212 002	
A vue	9	-	
A terme	9	923 212 002	
Comptes créditeurs de la clientèle	10	21 968 097 454	
Comptes d'épargne	10	1 496 366 254	
A vue	10	1 496 366 254	
Autres dettes		20 471 731 201	
A vue	10	18 319 522 856	
A terme	10	2 152 208 345	
Dettes représentées par des titres	11	2 862 357 031	
Bons de caisse	11	2 862 357 031	
Autres Passifs	12	8 252 685 138	
Comptes de régularisation	13	98 651 232	
Provisions pour risques et charges	14	7 819 319	
Provisions réglementées	14	543 807 516	
Fonds pour risques bancaires généraux	14	543 807 516	
Capital Social	15	10 000 000 000	
Réserves	16	93 667 697	
Report à nouveau	16	1 260 875	
Résultat de l'exercice	16	1 462 551 593	
TOTAL DU PASSIF		46 214 109 858	

Etats Financiers

En dinars

CHARGES	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009
A - Charges d'exploitation Bancaire	18	425 913 704
Intérêts et charges assimilés		293 463 745
Sur opérations avec Institutions Financières		79 201 910
Sur opérations avec la Clientèle		214 261 835
Commissions		132 449 959
B - Charges d'exploitation générale		2 298 733 390
Charges d'exploitation générale		1 184 566 858
Services		409 114 615
Frais de Personnel et cotisations sociales		421 955 076
Impôts et taxes		109 380 284
Charges diverses		8 278 075
Dotations aux Amortissements		113 283 322
Charges exceptionnelles		122 555 506
Dotations aux provisions		1 114 166 532
Totaux charges		2 724 647 094
Impôt sur le Bénéfice des Sociétés		570 008 946
Résultat de l'exercice		1 462 551 593
TOTAUX CHARGES		4 757 207 634
PRODUITS		
A - Produits d'exploitation bancaire	19	4 026 002 749
Intérêts et produits assimilés		1 733 124 613
Sur opérations avec Institutions Financières		32 284 003
Sur Opérations avec la Clientèle		1 700 840 610
Commissions		2 292 878 137
B- Autres produits d'exploitation bancaire		731 204 084
Reprises de provisions		656 800 105
Reprises sur exercice antérieur		65 921 933
Divers		8 482 846
TOTAUX PRODUITS		4 757 207 634

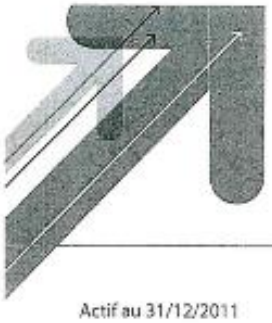

Etats Financiers

Bilan arrêté
au 31/12/2011

Actif au 31/12/2011

En milliers DA

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
2. A 1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	21 013 680	25 806 751
	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
2. A 2	Créances sur les Institutions Financières	21 163	102 892
2. A 3	Créances sur la Clientéle	44 622 412	26 412 155
	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
2. A 4	Impot courant Actif	658 704	513 008
	Impot différe Actif		
2. A 5	Autres actifs	5 854 505	1 681 445
2. A 6	Comptes de régularisation	160 302	165 900
2. A 7	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
	Immeubles de placement		07
2. A 8	Immobilisations corporelles	2 830 037	2 583 160
2. A 9	Immobilisations incorporelles	35 004	27 787
	Ecart d'aquisition		
	Total actif	75 211 482	57 308 763

Etats Financiers

Bilan arrêté au 31/12/2011

Passif au 31/12/2011

En milliers DA

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
	Banque centrale, CCP		
2.P1	Dettes envers les institutions financières	235 163	334 822
2.P2	Dettes envers la clientèle	43 726 586	32 617 304
2.P3	Dettes représentées par des titres	6 263 544	5 568 889
2.P4	Impôt courant Passif	1 120 793	713 389
	Impôts Différés Passif		
2.P5	Autres Passifs	8 864 210	4 784 667
2.P6	Comptes de régularisation	545 944	166 356
2.P7	Provisions pour risques et charges	61 016	34 146
	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
2.P8	Provisions pour Risques Bancaires Généraux	913 129	694 395
	Dettes subordonnées		
2.P9	Capital Social	10 000 000	10 000 000
	Primes liées au capital		
	Réserves légales		166 795 276.67
	Ecart d'évaluation		
2.P10	Ecart de réévaluation	268 348	166 795
2.P11	Report à nouveau	621 452	196 946
	Résultat de l'exercice	2 591 296	2 031 054
	Total Passif	75 211 482	57 308 763

Annexe N° 2 Compte de résultats

En milliers DA

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
4.R1	Intérêts et produits assimilés	2 706 119	1 993 200
4.R2	Intérêts et charges assimilés	- 609 960	- 421 856
4.R3	Commissions	4 341 264	3 182 121
4.R4	* Charges/Commissions	- 181 007	- 146175
	Gains ou pertes nets sur actifs financieers détenus à des fins de transaction		
	Gains ou pertes nets sur actifs financieers disponible à la vente	65 804	37 362
4.R6	Charges des autres activités	-1 287	-311
	PRODUIT NET BANCAIRE	6 320 933	4 644 341
	Charges générales d'exploitation	- 1 840 790	-1 569 871
	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 177 595	-73 587
4.R8	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4 302 548	3 000 883
4.R9	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 1 515 002	-978 873
4.R10	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	741 283	722 434
	RESULTAT D'EXPLOITATION	3 528 829	2 744 443
	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
	Eléments extraordinaires Produits		
	Eléments extraordinaires Charges		
	RESULTAT AVANT IMPÔT	3 528 829	2 744 443
	Impôts sur les résultats et assimilés	937 533	713 389
4.R11	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 591 296	2 031 054

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2012 **Milliers DA**

	ACTIF	31/12/2012	31/12/2011
1	Caisse, Banques Centrales. Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	31 721 782	21 013 680
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	18 351	21 163
5	Prêts et créances sur la Clientèle	64 949 392	44 622 412
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impot courant Actif	882 001	658 704
8	Impot différe Actif	48 593	
9	Autres actifs	133 628	5 854 505
10	Comptes de régularisation	3 166 571	160 302
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	4 205 129	2 830 037
14	Immobilisations incorporelles	98 143	35 004
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**105 239 265**	**75 211 482**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2012 **Milliers DA**

	ACTIF	31/12/2012	31/12/2011
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	31 721 782	21 013 680
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	18 351	21 163
5	Prêts et créances sur la Clientèle	64 949 392	44 622 412
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impot courant Actif	882 001	658 704
8	Impot différe Actif	48 593	
9	Autres actifs	133 628	5 854 505
10	Comptes de régularisation	3 166 571	160 302
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	4 205 129	2 830 037
14	Immobilisations incorporelles	98 143	35 004
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**105 239 265**	75 211 482

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2012 **Milliers DA**

	PASSIF	31/12/2012	31/12/2011
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions Financières	135 816	235 163
3	Dettes envers la clientèle	65 459 325	43 726 586
4	Dettes représentées par un titre	10 304 827	6 263 544
5	Impôts courants Passif	1 796 690	1 120 793
6	Impots Différés Passif		
7	Autres Passifs	5 766 180	8 864 210
8	Comptes de régularisation	4 365 969	545 945
9	Provisions pour risques et charges	279 725	61 016
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 435 535	913 129
12	Dettes subodonnées		
13	Capital	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital		
15	Réserves	397 913	268 348
16	Ecart d'évaluation		
17	Ecart de réevaluation		
18	Report à nouveau	1 298 205	621 452
19	Résultat de l'exercice	3 999 080	2 591 296
	TOTAL PASSIF	**105 239 265**	**75 211 482**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 2 COMPTE DE RESULTATS — **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS	31/12/2012	31/12/2011
1	Intérêts et produits assimilés	4 195 108	2 706 119
2	Intérêts et charges assimilés	- 781 927	- 609 960
3	Commissions	6 377 520	4 341 264
4	Charges/Commissions	- 286 914	- 181 007
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	59 164	65 804
8	Charges des autres activités		- 1 287
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**9 562 951**	**6 320 933**
10	Charges générales d'exploitation	- 2 684 028	- 1 840 790
11	Dotations aux Amortis / Immobilisations	- 246 976	- 177 595
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 631 947**	**4 302 548**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 2 735 998	- 1 515 002
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	1 611 799	741 283
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**5 507 748**	**3 528 828**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits		
18	Eléments extraordinaires Charges		
19	**RESULTAT AVANT IMPÔT**	**5 507 748**	**3 528 828**
20	Impots sur les résultats et assimilés	- 1 508 668	- 937 533
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**3 999 080**	**2 591 296**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°1 du bilan au 31/12/2014 **Milliers de DA**

	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	60 230 137	46 775 312
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	83 740	24 376
5	Prêts et créances sur la clientèle	101 162 236	81 240 932
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 577 683	1 407 058
8	Impôt différe actif	100 359	89 485
9	Autres actifs	152 829	124 306
10	Comptes de régularisation	3 524 031	2 228 363
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	9 820 065	6 915 727
14	Immobilisations incorporelles	152 695	141 300
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**176 819 451**	**138 962 534**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers DA

	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013
1	Intérêts et produits assimilés	7 401 970	5 632 742
2	Intérêts et charges assimilés	- 1 200 424	- 1 051 914
3	Commissions	4 446 515	6 009 646
4	Charges/Commissions	- 73 335	- 95 624
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	4 868	25 468
8	Charges des autres activités		
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**10 579 594**	**10 520 317**
10	Charges générales d'exploitation	- 3 930 724	- 3 206 837
11	Dotations aux Amortis / Immobilisations	- 560 426	- 373 561
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 088 444**	**6 939 919**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 902 610	- 1 036 210
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	180 495	684 983
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**5 366 329**	**6 588 692**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits	10 657	
18	Eléments extraordinaires Charges	- 17682	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**	**5 359 304**	**6 588 692**
20	Impôts sur les résultats et assimilés	- 1 348 881	- 1 553 619
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4 010 423**	**5 035 072**

الميزانية العامة لسنوات 2009، 2010

الوحدة : دج

أصول	2009	2010
قيم في الصندوق،البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	55 395 161 627,04	63 076 457 283 ,92
سندات عمومية و قيم مماثلة	87 861 105 373, 53	58 654 726 794,19
حقوق على المؤسسات المالية	156 617 785 702,45	258 864 257 894,80
حقوق على الزبائن	451 043 110 887,31	569 395 193 916 ,00
مستحقات و سندات ذات مردودية ثابتة	34 570 081081 ,00	33 670 278 615 ,25
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	440 239,50	481 818, 01
مساهمات ونشاط المحفظة	3 668 901 819,33	3 084 482 462 ,87
حصص في المؤسسات المرتبطة	0,00	0,00
قروض الإيجار وعمليات مماثلة	0,00	0,00
إيجار عادي	0,00	0,00
الأصول الثابتة غير المادية	335 110 679,74	336 516 650,44
الأصول الثابتة المادية	21 067 245 264,23	21 104 347 554,26
أسهم أخرى	0,00	0,00
رأس المال المكتتب غير مدفوع	0,00	0,00
أصول أخرى	341 253 932,52	347 356 455 ,45
حسابات التسوية	112 022 434 113,02	110 754 431 372,17
إجمالي الأصول	**922 922 630 719,67**	**1 119 288 530 817, 16**

خصوم	2009	2010
البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	0,00	0,00
ديون بشأة المؤسسات المالية	142 077 411 033, 58	217 020 615 767, 26
ودائع الزبناء	595 593 939 411,84	697 548 990 400,69
- حسابات التوفير	195 040 192 415,13	224 120 076 211 ,16
- حسابات أخرى دائنة	400 553 748 996,71	473 426 914 189 ,51
سندات دين	0,00	0,00
خصوم أخرى	5 589 606 359,95	5 630 960 797, 10
أموال رهن الإشارة	101 577 558 379,16	82 958 331 155,53
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	3 256 852 684, 31	3 287 307 244, 31
مؤونات قانونية	15 267 555 444,74	15 267 555 444, 74
أموال للأخطار المصرفية العامة	5 507 639 265,32	5 951 680 896 ,28
إعانات للاستثمار	0,00	0,00
ديون تابعة	14 001 057 657, 25	41 001 057 657 ,25
الرأسمال	14 600 000 000,00	14 600 000 000, 00
علاوات مرتبطة برأس المال	0,00	0,00
الإحتياطات	8 026 164 176,40	8 026 164 176 ,40
فارق إعادة التقييم	13 590 105 762,20	13 590 105 762, 20
ترحيل من جديد	(2 954 835 846,20)	3 834 740 544 ,92
النتيجة الصافية للسنة المالية	6 789 576 391,12	10 573 020 970 ,48
مجموع الخصوم	**922 922 630 719,67**	**1 119 288 530 817, 16**

قائمة النتائج لسنوات 2009، 2010

الوحدة : دج	2009	2010
70- إيرادات البنكية	32 541 595 415,14	44 164 730 906, 46
60- الأعباء البنكية	(5 429 731 078,83)	(7 872 123 401, 60)
80 - الهامش البنكي	**27 111 864 336,31**	**36 292 607 504,86**
73 - انتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	0,00	0,00
77- نواتج متنوعة	65 808 902,15	14 481 620, 40
78 - تحويل تكاليف الاستغلال	1 766, 00	0,00
61- مواد ولوازم مستهلكة	(145 863 278,21)	(144 291 563, 02)
62- خدمات	(1 365 232 196,27)	(1 451 539 943, 69)
63- مصاريف المستخدمين	(2 885 086 652,02)	(3 802 191 351, 00)
64- ضرائب و رسوم	(657 497,83)	(943 031 870 ,06)
66- مصاريف متنوعة	(1 286 245 375,79)	(1 359 291 912, 66)
68- مصاريف الاستهلاكات و المؤونات	(753 831 919,48)	(812 575 592 ,23)
83- نتيجة الإستغلال	**20 083 918 214,86**	**27 794 166 892, 60**
79- نواتج خارج الاستغلال	8 265 863 195,36	2 431961 633, 16
69- تكاليف خارج الاستغلال	(19 136 673 060,10)	(15 933 265 295, 83)
84- نتيجة خارج الإستغلال	**10 870 809 864,74**	**(13 501 303 662, 67)**
83- النتيجة الإجمالية للإستغلال	20 083 918 214,86	27 794 166 892 60
84- نتيجة خارج الإستغلال	(10 870 809 864,74)	(13 501 303 662,67)
880 - نتيجة الإجمالية	**9 213 108 350,12**	**14 292 863 229, 93**
886 - مؤن عن مخاطر الإعتماد	0,00	0,00
889- ضرائب على الأرباح	(2 423 531 959,00)	3 719 842 259, 45
88 - النتيجة الصافية للسنة المالية	**6 789 576 391,12**	**10 573 020 970,48**

الملحق رقم : 05

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
COMPTE DE RESULTAT

En Milliers DZD

	COMPTE DE RESULTAT	Notes	Montant au 31/12/2012	Montant au 31/12/2011
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 568
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**52 437 400**	**41 960 887**
10	Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11	8 - Dotations aux Amortis - immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**41 517 427**	**32 242 051**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**45 529 948**	**31 436 943**
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPOT**		**45 529 948**	**31 436 943**
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4,13	**32 599 909**	**21 016 960**

الملحق رقم : 04

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2012

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31/12/2012	Montant 31/12/2011
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les Institutions Financières	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL PASSIF		1 421 685 356	1 260 737 875

الملحق رقم 06

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2012

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2012	Montant 31 12 2011
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2014

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2014	EXERCICE 2013
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		64 150 141	57 017 496
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		48 609 647	43 226 622
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT AVANT IMPOT		36 271 694	46 168 260
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		36 271 694	46 168 260
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	27 180 199	34 824 139

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2014	Montant EXERCICE 2013
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 031 979 717	1 620 662 782

En milliers de DA PASSIF	NOTE	Montant EXERCICE 2024	Montant EXERCICE 2023
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	- 661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		1 670 076 717	1 620 662 792

الفهرس

الفهرس

الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة المختصرات والرموز	IX
المقدمة	أ-ت
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للأداء المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول : الأداء المالي مفاهيم أساسية	3
المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي	3
المطلب الثاني : نماذج قياس الأداء المالي	5
المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية	12
المطلب الأول : الدراسات عن الإقتصاديات العربية	12
المطلب الثالث : مقارنة الدراسة السابقة بدراسة الحالية	14
المطلب الثاني : الدراسات عن الإقتصاديات الأجنبية	13
الفصل الثاني : دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك الخليج الجزائر	
تمهيد	17
المبحث الأول : طريقة جمع أدوات الدراسة	18
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية	18
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	19
المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة	20
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي لبنك الوطني الجزائر والبنك الخليج الجزائري	20
المطلب الثاني : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة	27
خاتمة	32
قائمة المصادر والمراجع	35
الملاحق	37
الفهرس	60